

الصلوة خرج عن العدة يقين كذا في الكفاية وشرح الأدهم في جملته
 حيث يتوضأ به عند جنبة فإن قال أبو يوسف أيتم فقط ويخرج منهما
 والمراد به طور رقيق يسيل كالماء أما إذا اشتد وصار سكر الاحتواضه
 قال قاضي خنجان يربو الوعة جعلوها بترماء انحلت واسع وعق مقدار ما لا
 يصل إليه الجنسة كان طاهرا وانحرفت عمه ولم يجعل واسع من الأوطى
 لجواربها نجس وهو ظاهر بترجمتها فالله ثم على الصحيح يظهر ويكون ذلك
 بمنزلة النوح وكذا يبر وجه فيها زرع عشرين ولو فزع عشرة فلم يبق الماء
 ثم عاد لا يزرع منه شيء ونسبتي أن يكون بين برء الماء الوعة وبين برء الماء
 ما لا يصل إلى الجنسة إلى برء الماء وقد روي النكاح خمسة أزرع أو سبعة وذلك
 غير لازم إنما المعتبر عدم وصول الجنسة وذلك يختلف صلواتها الأرض و
 رضاء وتربتها من أحكام السور وكان أحكام العرق أيضا يحتاج إلى البيان قال
 والعرق كالسور في الأحكام المذكورة لا يتولدان من اللحم فاخذ أحدهما حكمه
 صاحبه لا يرد علينا كون سور الجوارب والبغل مستوكا مع أن عرق الجوارب
 لأن حكم العرقين بالحدوث الخالف للقياس وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم
 ركب الجمار وعرقها والحجر الحجاز والمقارن أهل النبوة وإنما قلنا الخالف للقياس
 لأن القياس يقتضي أن يكون عرقها تولده من اللحم الخنفس في الحكم في غيره على
 أصل القياس على ما نقول أن سور طاهر أيضا علم هو الأصح من الرواية كذا في
 غاية البيان فإن قيل قد سبق أن يذهب هذه الحيوانات طاهر فكيف يصح قوله تولد
 من اللحم الصحيح لنا معنى ما سبق كون طاهر ليدن طاهر لهما بمعنى أن ما يولد
 من المايات لا يكون نجسا لغزوة الاستعمال وهو لا يمتد في كون باطنها نجسا
 لأنما الغزوة بالنظر إلى اللحم مولدة القصد وسرعاستعمال الصبي
 بقصد النظره جاز ولو قبل الوقت خلافا للشافعي ولا كذا في غيره وهو واحد
 وعذره يعني جعله به مائتا من الفريض والتواقي وعند الشافعي يتم بكل
 فطره ويصل إلى النكاح ما شاء حدثت متعلقا بجواز جسد واحد ونفسا
 عن الماء أي ماء يكفي لها رخصتي أن رجلا اغتسل من اليوم محملا وكان

ما يكفي الوضوء لا الغسل يتم ولو لم يجز عليه الوضوء عند انحلاله ما لا يقبل
 إذا كان مع الجنابة حدثت بوجوب الوضوء بالحدث بعد التيمم تجزئ عليه الوضوء
 فالتميم للجنابة بالانحلال وإذا كان للحدث ماء فيغسل بعض أعضائه ولو
 على الجلاء بعد إيماء الماء متعلق بجوارب ميلة وهو ثلث الفرض أربعة ألق
 خطوة أو جرح لا يقد رعبه على استعمال الماء وإذا استعمله اشتد منه
 ولا يشترط حرق التلف جلا فالشافعي أو يبرئ من الجنابة أو الأرض ولو
 في المصر خلافا لها أو عذرا واسع بينه وبين الماء والقائه التمسك
 حرام فيتحقق لعجز أو عطل يحصل الماء والماء أو عدمه كالأدوية
 أو خوف موت صلوة جنابة أن يستعمل بالوضوء لغزوة الجنابة يخاف
 غير الأولى بالامانة وهو من لا يكون سلطانا أو قاضيا أو واليا أو امام
 الخ في صلوة الجنابة أن يستعمل الوضوء عازله التيمم وعبارة الأولى وفي
 من الأولى لا يخفى أو خوف موت صلوة عيد ولولياء أي ولو كان التيمم للبناء
 يعني فاشترع في صلوة العيد متوضئا ثم سبغ له الحدث وضاق أن يوضأ
 فارتب الصلوة جازله أن يتم للبناء لا إلى جرح التيمم لغزوة الوضوء والجمعة
 لأن توتهما إلى جلف وهو الطهر والوضوء بنية الصلوة أو سجدة الماء أو جلف
 بقوله جازف المعبران بنوي عبادة مصبودة لا تقيع الإبطها حتى يتم
 عند فقد الماء لتخول المسح والأذان أو الأمانة لا يؤدى به الصلوة فلغا
 أي إذا شرط فيه التيمم لفا تيمم كالأرض والوضوء لأن كفا ليس أهل التيمم
 والوضوء غير مشروط بأقله وضوء بالنية ثم أسلم جاز صلواته بغير تيمم
 أيضا جاز أن استوعبها أي الضربان والمراد باليدان المضمومتان على الأرض وإن لم
 يكن فيهما نغم وجمعه وبديه برفعه حتى يوقى شيء قبل الإختره ولا أي
 وإن لم تستوعبها فثالثة أي لم يضر تيمم التيمم يحصل الاستيعاب بالنغم أو
 اليد المضمومة على الأرض لم تكن وعيها لا يرد وما هو على قول صدره
 ثم قال يدخل الضرب بين أصابعه فعبده أن يجمل أصابعه حتى لا يضره ثالثة
 لتبطلها من أن هذا يقتضي إضرب الطهر والوضوء وقبلا للمسح بعد ولولياء نغم

بعض من الماء غير الذي انفسل
 أو وضوء أن يغسل باليد أو يرضه
 يشتم على سائر الأضغاج
 المصنوع من غيره من
 الخ